واما الاعتماد فلا بد لها ايضًا بل هي اولى بالاشتراط بضعفها ونحن نقول المراد
بيان الطلاق لا كيفية والا فلغو لانه سياتي تفصيل كيفية عملها فينبغي ترك
قوله على نصلها على ان فيه نوع مخالفة لما ياتي انه لا ينصب فعله على التشبيه بالمفعول
وتقسيم مسايلها المسئلة هو الحكم الكلي والصفة المشبهة باعتبار الامتناع
والاختلاف في الامتناع والحسن وزيادة والقبح مسايل كلية ترتقي الى ثمانية
عشر فكل صفة مشبهة معرفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير صح فه
ممتنع وكل صفة مشبهة غير معرفة كذلك مختلف في امتناعها وهكذا ولله
در قاري تلك المسائل ببيان مختصر مشتمل على التنبيه على وجه القبح مع اداء
ومن لم يعرف بينا مسئلة قال سمي كل قسم مسئلة لانه يسال عن حكمه ويبحث عنه
فجعلها مسئلة لغة ان يكون اي يحصل ببيان ان يكون الصفة باللام او مجرد
عنها ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما اي اللام والاضافة فهذه الاقسام
ستة انما اتى بهذه الجملة ليظهر بالتقسيم الثلاثي للمعمول صيرورة الاقسام
ثمانية عشر والمعمول في كل منها مرفوع ومنصوب ومجرور والجملة حالية عاملها
معنى الاشارة فينتظم حمل بيان صيرورة الاقسام ثمانية عشر ولو كان الواو عاطفة
كان حق الانتظام والمعمول في كل منها مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ليكون في خبر ان
يكون قال الرضي انما لم يقسمها باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام فيه تقدم
في باب النعت والكلام هنا في عملها ولا يخفى ان اعرابها لا ينحصر في اعراب النعت
بل يكون بالاصالة ايضا بان يكون خبرا او حالا فالاولى لان الكلام فيه تقدم
في المعربات ولا يخفى انه لا فرق بين حسن وجه وحسن وجه غلام وبين الحسن الوجه
وحسن وجه غلام وبين حسن الوجه وحسن وجه الغلام فلا فايدة في تقسيم المعمول
الى المضاف وغيره بل المقيد كون المعمول معرفة ونكرة ومضافا الى الضمير
وغير مضاف اليه فان كونه تمييزا او شبه مفعول يدور على كونه معرفة او نكرة
وكونه خالية عن الضمير او مشتملة على الضمير الواحد او المتعدد يدور كونه

المعمول

المعمول مضافا الى الضمير او غير مضاف اليه صارت الاقسام ثمانية عشر قال الرفع فع
على الفاعلية والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة لانكار البصري
تعرف التمييز والاولى عندي انه على التشبيه بالتمييز اذ المعنى وعلى التمييز
في النكرة ولما لم يشترط تنكير التمييز عند الكوفيين جعل الكل منصوبا على
التمييز والجر على الاضافة وانما قال فالرفع على الفاعلية ردا لاحتمال البدل
باعتبار ضمير في الصفة وبهذا يبطل قبح زيد الحسن الوجه بالرفع لانه لا يخلو ايضا
عن الضمير ويصير زيد الحسن وجهه بالرفع حسنا لان الحسن اشتمل على
الضميرين لا ضمير واحد هو على تقدير الفاعلية والدليل على ان الرفع على
الفاعلية دون البدلية هو الحسن وجهها حيث لم يؤنث الصفة فان
قلت لعل البصريين جعلوا النصب على التشبيه بالمفعول دون التشبيه
بالتمييز لان المفعول هو الاصل في النصب والالحاق بالاصل اولى قلت رعاية
شدة المناسبة اتم ولذا صح منهم جعل الصفة المشبهة عاملة للمشابهة
باسم الفاعل دون الفعل الذي هو الاصل في العمل فان قلت قد استعمل
الضارب الرجل بالجر عن الحسن الوجه فالاولى استعارة الحسن الوجه بالنصب
عن الضارب الرجل بالنصب ليصيرا كالمتقايضين فان قلت رعاية شدة
المناسبة اتم من ذلك وتفصيلها اي الاقسام ومن قال المسايل فقد سها
حسن وجهه ثلثة منصوب حال من حسن وجهه لانه في المعنى فاعل التفصيل كانه
قيل تفصيلها حسن وجهه ذا ثلثة اوجه وكذلك حسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه معطوفات بتقدير العاطف
وقوله كذلك يعني ثلثة حال من الخمسة قدمت ليعلم انها حال من الجميع اثنان
منها ممتنعات مما الحسن وجهه الحسن وجه [illegible] والتركيب من قبيل
هذا حلو حامض اما امتناع الاول فلعدم حصول التخفيف لعدم حذف تنوين
ولا ضمير بارز والاستتار [illegible] كما في الحسن الوجه فانه كان في الاصل الحسن وجهه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)